التنويع الاقتصادي في الإمارات، دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2020)

Economic diversification in the UAE, an analytical study during the period (2000-2020)

ط.د.كريمة بقة[1] *، د.علي عزالدين[2]

[1] مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، جامعة زيان عاشور (الجلفة)،karimabagua83@gmail.com

[2] مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها ، جامعة زيان عاشور (الجلفة)،aliazzedine3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/27؛ **تاريخ المراجعة:** 2023/05/11؛ **تاريخ النشر:** 2023/12/31

ملخص: تهدف دراستنا هذه لإظهار أهمية تجربة دولة الإمارات العربية في إستراتيجية التنويع الاقتصادي ، كونها الدولة النفطية الأقل تأثرا بتقلبات أسعار النفط، وهذا من خلال التعرف على إستراتيجية التنويع الاقتصادي بتعريفها وتحديد أهميتها، خصائصها، محدداتها، ومؤشرات قياسها،هذا بالنسبة للجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد قمنا بالتطرق لمقومات الاقتصاد الإماراتي، وكذا تحليل وقياس التنويع الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة الممتدة من 2000- 2020 من خلال مؤشر هرفندل هيرشمان .H.H ، والتعرف على عوامل نجاح الإمارات في التنويع الاقتصادي.

وقد توصلت دراستنا إلى ضرورة التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل وذلك باستغلال إيراداتها النفطية في زيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية، تطوير وتعزيز البنى التحتية، استغلال إمكانياتها في الصناعة ، تعزيز دور القطاع الخاص وكذا تنويع صادراتها غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية التنويع الاقتصادي، مؤشرات التنويع اقتصادي، إمارات عربية متحدة،رؤية الإمارات 2021، مؤشر هرفندل هيرشمان H.H

تصنيف JEL : D83 ؛ E2

Abstract: Our study aims to show the importance of the experience of the United Arab Emirates in the strategy of economic diversification, as it is the oil country that is least affected by fluctuations in oil prices. This is through identifying the economic diversification strategy by defining it ; and determining its importance, characteristics, determinants, and measurement indicators. This is for the theoretical side. As for the practical side, we have discussed the foundations of the UAE economy, as well as analyzing and measuring economic diversification in the UAE during the period from 2000_2020 through the H.H. Hirfendel Hirschmann index. Learn about the success factors of the UAE in economic diversification.

Our study concluded the need for economic diversification in sources of income by exploiting its oil revenues in developing and strengthening infrastructure, exploiting the UAE's potential in industry and tourism, as well as diversifying its non-oil exports.

Keywords: economic diversification strategy, indicators of economic diversification, U.A.E, UAE Vision 2021, H.H. Hirfendel-Hirschmann Indicator,

Jel Classification Codes : D83 ; E2

I- تمهيد :

لقد أصبح بناء اقتصاد ما بعد النفط موضوعا ذا أهمية عالية في دولة الإمارات، حيث يشير معهد التمويل الدولي إلى أن الاقتصاد المتنوع والبنية التحتية المتطورة، والاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية الكبيرة، كلها عوامل ساعدت اقتصاد دولة الإمارات على مواجهة الركود في أسعار النفط.فقد تمكنت الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات قليلة من التحول إلى نموذج عالمي على صعيد التنويع الاقتصادي من خلال العديد من المبادرات والاستراتيجيات التي أطلقتها الحكومة وتبنتها بهدف تعزيز مساهمة كل القطاعات في الازدهار الاقتصادي، إضافة إلى مساهمة النفط في دعم هذه المبادرات.

فعلى الرغم من أن الإمارات لا تزال تعتمد بشكل كبير على الدخل النفطي، إلا أنها تتمتع بأكبر اقتصاد متنوع تسهم فيه القطاعات غير النفطية كقطاعات التجارة والصناعة والنقل والعقارات والمعلومات والتكنولوجيا والقطاعات الخدمية المتطورة كالتعليم والصحة بحوالي 71 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة أنموذجا للدولة التي استطاعت أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي، عن طريق الانتقال من الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد أكثر تنوعا من خلال تشجيع الابتكار وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية وكذا تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية .

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو الأتي:

تختلف نتائج مدى نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات من مؤشر لأخر: **فما هي أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على التنويع والتي بينت نجاح الجهود الإماراتية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟**

فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- وجدت بعض الدول الريعية أن القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات غير فاعلة، إلا أن دولة الإمارات قد أثبتت العكس كونها قد تمكنت من تحقيق التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على القطاع النفطي.
- تدل المؤشرات الاقتصادية (مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي،مؤشر تكوين إجمالي رأس المال الثابت، درجة تنويع الصادرات وتنويع الواردات، مؤشر تنويع الإيرادات العامة وكذا مساهمة القطاعات الإنتاجية في التوظيف)، على نجاح البرامج التنموية التي انتهجتها دولة الإمارات لتحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة: يعد موضوع التنويع الاقتصادي أكثر المواضيع أهمية خاصة في الوقت الراهن كونه مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة،، وقد اخترنا في دراستنا هذه التجربة الإماراتية في التنويع الاقتصادي بهدف الاستفادة منها كونها أنموذجا تنمويا ناجحا.كما أن التنويع الاقتصادي لا يتحقق إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراته وهذا بهدف ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة ايجاد نقاط القوة للاستفادة منها ونقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الإمارات من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة.

- مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في التنويع الاقتصادي من خلال المؤشرات الدالة على التنويع واستخدام مؤشر هرفندل هيرشمان لقياس درجة التنوع في الإمارات خلال الفترة من 2000–2020 .

- تقييم سياسات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة التي تهدف إلى تنويع اقتصادها والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي، والتعرف على أهم عوامل النجاح الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي

المنهج المتبع : لدراسة هذا الموضوع والإجابة على إشكالية البحث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي، من تعريف، أهداف ، محددات ومؤشرات قياسه. كما اعتمدنا على المعطيات الإحصائية والكمية لحساب قيم مؤشر هرفندل هيرشمان خلال الفترة 2000–2020 ، بالاعتماد على معلومات وزارة الاقتصاد الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى:

1. إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات.
2. أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في الإمارات.

الدراسات السابقة: بهدف القيام بهذه الورقة البحثية اعتمدنا على الكثير من الدراسات التي تناولت أحد متغيرات موضوع الدراسة، وكان أهمها ما يلي:

-(**دراسة جبار بوكثير، حميدة زرقوط**، 2017): مقال بعنوان" قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة – انجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة–"، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم المعالم التي انتهجتها دولة الإمارات، وما حققته من نمو في قطاعاتها غير النفطية لتحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي، بهدف الاستفادة منها لصياغة إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق تنمية مستدامة، كما تم التطرق لرؤية الإمارات 2021 والتي كان من بين أهم أهدافها الاعتماد على اقتصاد قائم على المعرفة، وتطوير عدة مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والإسكان وكذا البنية التحتية.

-(**دراسة بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، 2018**): مقال بعنوان " التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية– تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة–"، هدفت هذه الدراسة تبيان مدى أهمية تجربة الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي، كونها من بين الدول التي تعتمد على المورد النفطي في اقتصادها، حيث تم التطرق لتجربة التنويع في المارات من خلال دراسة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، وكذا مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى التطرق للمركز التنافسي لدولة الإمارات.

– (**دراسة زياد عزالدين طه، 2020**)، مقال بعنوان " دراسة التجربة الإماراتية في التنويع الاقتصادي مع إمكانية محاكاتها للاقتصاد العراقي" هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد الإماراتي وتطوره وفق مؤشرات اقتصادية منها:نمو الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتحليلها، ثم قام بمحاكاة للاقتصاد العراقي بهدف التعرف على سبل الاستفادة من التجربة الإماراتية لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق كونه بلدا يعتمد على المورد الواحد، ومن بين نتائج هذه الدراسة هو تميز الاقتصاد الإماراتي أنه اقتصاد حر، متنوع ومستقل، وقدرته على تنويع مصادر دخلة نتيجة السياسة الاقتصادية الناجحة التي تبنتها حكومة الإمارات.

I.1– إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات

سعت الإمارات العربية المتحدة بعد الأزمات النفطية إلى تنويع مصادر دخلها، عن طريق تبنيهم لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى التي تهدف إلى تحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

I.1.1– الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل حيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)

كذلك يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه " السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات ، والتي قد تكون خاضعة لسعر السوق وحجم التقلبات فيه أو انخفاض الطلب على تلك الصادرات، ويمكن أن يتحقق التنوع الاقتصادي إما أفقيا من خلال ابتكار فرص سلع جديدة داخل القطاع نفسه، أو رأسيا من خلال إضافة المزيد من مراحل المعالجة للسلع ذاتها. (Esanov, p. 10)

ويمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه: "السياسات الرامية لتنويع السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدولة، وتغيير حصص السلع في مزيج التصدير وإدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع مما يعزز النمو الاقتصادي ، وكذا اقتحام أسواق جغرافية جديدة، وخلق بيئة مواتية للاستثمار، والحد من تقلبات الاقتصاد الكلي على المدى القصير.(Hvidt, 2013, p. 10)

مما سبق يمكن أن نقول أن التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى التقليل من الاعتماد على إيرادات المورد الواحد، وبالتالي تنويع مصادر الدخل، زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تنويع الصادرات غير النفطية، توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية.

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تجعل الدول تتجه نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي بهدف تحقيق أكبر عدد لمصادر الدخل الرئيسية في اقتصادها من أهمها نذكر: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22_23)

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليص إمكانيات الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** إذ يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- **توليد فرص العمل:** ذلك أن التنويع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة.

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر.

إن الهدف من تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي هو محاولة إشراك جميع القطاعات الإنتاجية في دورة الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على قطاع واحد في تكوين القيمة المضافة في الاقتصاد، ولذلك فهناك العديد من المؤشرات التي تساعد قراءتها على الكشف على مستوى التنوع في اقتصاد ما، ومن بينها نذكر ما يلي: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي** : كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.

- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي**، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:** ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز من تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

- **مقاييس الإنتاجية:** حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

- **نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي**:حيث أن سيطرة القطاع العام على النسبة من الناتج المحلي هو مؤشر على أن الاقتصاد عبارة عن اقتصاد ريعي، ومتركز في قطاع الموارد الطبيعية بشكل كبير، وعليه فان ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي يعبر عن تشعب العمليات الإنتاجية وتنوعها خارج قطاع الموارد الطبيعية. (يعقوبي، 2020، صفحة 322).

2.1.I– واقع الاقتصاد الإماراتي

❖ **مراحل إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات**

تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة عددا من استراتيجيات التنويع الاقتصادي من بينها رؤية الإمارات 2021 ، التي استهدفت تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية مثل السفر والسياحة، الخدمات المالية، التجارة الخارجية، تقني المعلومات والصناعات مثل مكونات الطائرات، وعملت على توفير البيئة الملائمة والمثالية المشجعة للاستثمار الخاص والاستثمارات الخليجية والأجنبية في الدولة، وذلك بتيسير وتحديث الإجراءات، والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية سواء للطرق أو الاتصالات أو المطارات والموانئ و المناطق الحرة (2016، صفحة 71) ، وقد تم تنفيذ رؤية الإمارات 2021 على ثلاث مراحل وهي:

- **إستراتيجية الحكومة للفترة2008–2010**: والتي استهدفت تحقيق التنمية المستدامة، توفير الرخاء للمواطنين، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا.
- **إستراتيجية الحكومة للفترة 2011–2013**: وكان هدف الحكومة في هذه المرحلة التركيز على المواطن، حيث اعتمدت على المبادئ السبعة وهي: مجتمع متلاحم محافظ على هويته، نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، اقتصاد معرفي تنافسي، مجتمع امن وقضاء عادل، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، مكانة عالمية متميزة.
- **إستراتيجية الحكومة للفترة 2014–2016**: وتتركز أهم أهداف هذه المرحلة في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الإماراتي، وتفعيل عملية صياغة وتنفيذ السياسات المالية والنقدية والتجارية لبلوغ أهداف رؤية الإمارات 2021.

وتتمثل أهم خطوات سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات في: (بن فريحة و نصاح، 2020، صفحة 148)

- إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة.
- سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي.
- سياسات تجارية مفتوحة وسعر صرف مربوط بالدولار.
- عبء ضريبي منخفض جدا للشركات، و إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية.
- إنشاء خدمات ذات جودة عالية كالخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية.

❖ مقومات الاقتصاد الإماراتي المحفزة للتنويع الاقتصادي

شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات تغييرات جذرية مع اكتشاف النفط الذي اتسمت سياسات توظيف إيراداته بالحكمة والرشادة، ما ساعد على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقدما، وتوجت دولة الإمارات كثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، وصارت أحد أكبر الاقتصادات قوة وتنافسية وحيوية وديناميكية على المستويين الإقليمي والعالمي، وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها إلى القفزات الايجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة. (ماجد و الهاشمي، 2016، صفحة 6)

- **قطاع الخدمات**: لقد حقق قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة قفزات نوعية ويظهر هذا من خلال معدلات نموه، و بهدف معرفة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ الشكل التالي .

-

الشكل رقم (1): نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات

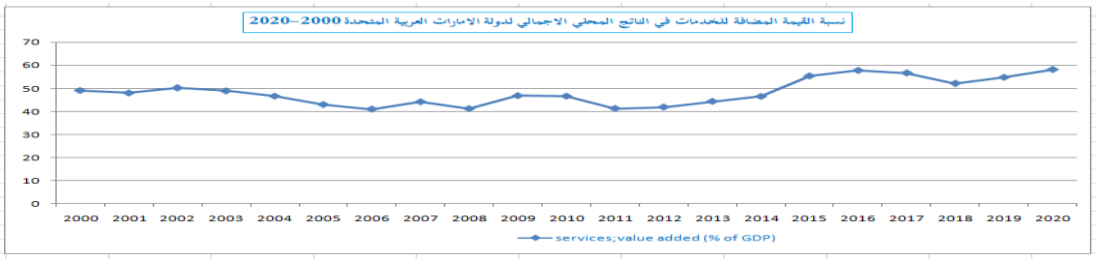

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل السابق تزايد مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع مابين 40%و 50 %خلال الفترة 2000-2014 ومابين50% إلى 58.20 % خلال الفترة 2015-2020، وهذا ما يبين لنا أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الإماراتي.

- **قطاع الصناعة**: تعد الصناعة أحد القطاعات التي يتم التركيز عليها باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وقاطرة التنمية ومحركها الرئيسي، لذلك تسعى الدولة جاهدة إلى تحسينه لتحقيق مزيد من النمو. وبهدف معرفة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (2) : نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات

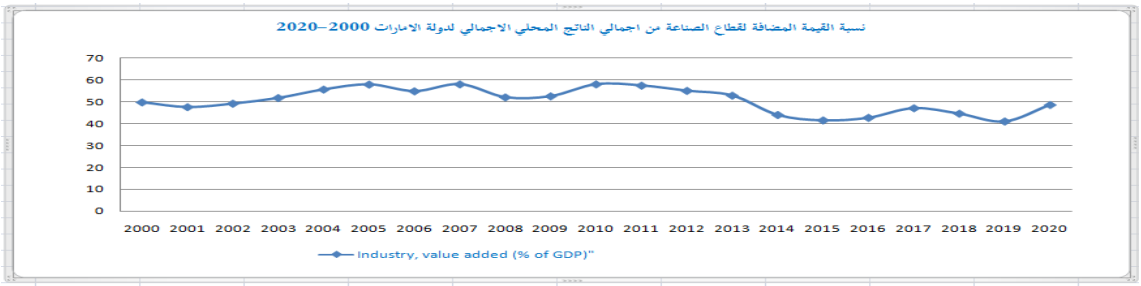

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أن قطاع الصناعة يستحوذ على النسبة الأكبر في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجل سنة 2008 نسبة 58% وهذا راجع إلى قطاع المحروقات الذي عرف توسعا بفضل ارتفاع الأسعار، كما تراجعت النسبة للسنوات 2015،2016 ، 2017و 2019 لتصل الى 40.90 % سنة 2020 نتيجة لتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية.

- **قطاع الزراعة**: استطاعت دولة الإمارات العمل على تشجيع قطاع الزراعة من خلال توزيع الأراضي الزراعية مجانا، منح القروض الزراعية وتوفير الخدمات اللازمة ، مما انعكس على استقرار الفلاحين، ومن خلال الشكل الموالي نستظهر نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (3): نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات

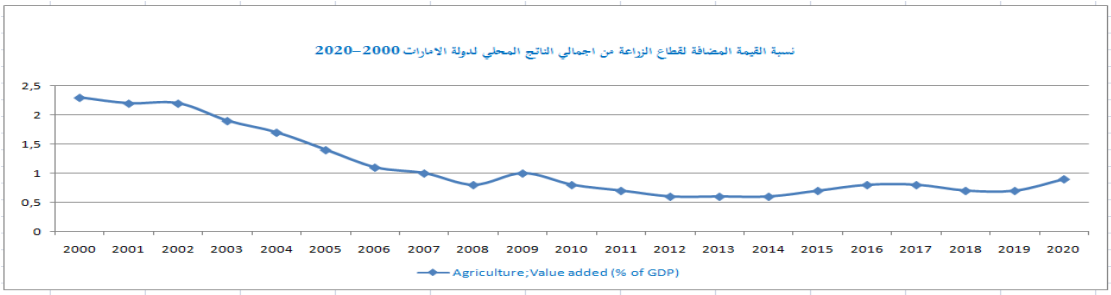

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل تراجع ملحوظ ومتزايد لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، فبعد أن كانت نسبته مابين 1% و 2% للسنوات من 2000 إلى 2007 أصبحت قيمتها في أدنى قيمة لها 0.6 % في السنوات 2012،2013،2014 ثم بدأت بالتزايد إلى أن بلغت 0.9 % سنة 2020، وهذا بعد الجهود التي بذلتها الإمارات في سبيل تطوير القطاع بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم خصوصية المنطقة الصعبة.

– **قطاع السياحة والطيران:** يعتبر قطاع السياحة الإماراتي من القطاعات الهامة لتحقيق سياسة التنويع الاقتصادي، حيث يساهم هذا القطاع في تعزيز ونمو الناتج غير النفطي، كما يساهم في توفير مناصب العمل، وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الابتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى، فقد ارتفع ناتج قطاع السياحة سنة 2019 ليبلغ 177.8 مليار درهم أي ما نسبته 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي،كما ساهم هذا القطاع بنسبة 11.1% من سوق العمل في الإمارات.

– **قطاع الطاقة المتجددة:**تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على خلق حلول مبتكرة ، وتوفير سبل الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة البديلة لتشمل إلى جانب المواد الهيدروكربونية كل من الطاقة النووية والمتجددة، وبالتالي تلبية الطلب المتزايد على المياه والطاقة في جميع أنحاء الدولة، وقد كانت دولة الإمارات سباقة في إعادة تنظيم سبل توليد الطاقة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، والعمل على التصدي لتحديات التغير المناخي الذي يؤثر على البيئة العالمية من خلال إجراء تحولات اقتصادية، وبيئية ومجتمعية، مما سيضمن تحقيق نتيجة ايجابية للرؤية الريادية طويلة المدى. (البوابة الرسمية ل.)، وقد أنشأت شمس 1 والتي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم، ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي، والحديقة الشمسية في دبي، ومبادرة مصدر المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم، كما تم توقيع اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية.، وفي مجال الطاقة تم إطلاق مؤسسة الإمارات للطاقة النووية شركة أبوظبي لطاقة المستقبل. (بن فريحة و نصاح، 2020، صفحة 148).

I.2– أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في الإمارات

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الإماراتي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي، وسنعتمد في دراستنا هذه على المؤشرات التالية: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي،مؤشر تكوين إجمالي رأس المال الثابت، درجة تنويع الصادرات وتنويع الواردات، مؤشر تنويع الإيرادات العامة وكذا مساهمة القطاعات الإنتاجية في التوظيف خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000–2020.

I.2.1- مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المؤشر عن معدل ودرجة التغير الهيكلي للاقتصاد، وقد شهدت الإمارات تحولات كبيرة في اقتصادها من اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع الواحد إلى اقتصاد أكثر تنوعا وانفتاح، وهذا ما نلاحظه في تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (1): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة والصيد	3.51	2.2	2.2	1.9	1.7	2.2	1.1	1	0.8	1	0.8	0.7	0.6	0.6	0.6	0.7	0.8	0.8	0.7	0.7	0.9
التشييد والبناء	6.53	9.6	9.4	9.7	9	8.7	8.9	10	10.6	13	11	9	8.2	8.1	8.3	9.7	10.3	8.4	8.5	9	9.3
تجارة الجملة والتجزئة	8.63	17.8	18.2	17.3	15.4	13.6	13.1	14	12.7	13.3	11.9	10.1	10	10.5	10.5	12.2	12.8	13.3	12.3	13.2	13.6
الأنشطة العقارية	7.39	10.4	11.3	11.5	11.6	10.7	10	11.7	10.8	11.8	4.9	4.4	4.7	4.6	5	6.3	6.9	6.4	5.3	5.2	5.4
الصناعات الإستخراجية	33.87	25.1	23.4	25.3	29.3	34.4	37.5	34	37	27.3	31.1	38.9	39.1	37	34.2	21.9	19.3	20.5	26	22.7	17.2
الصناعات التحويلية	13.47	13.3	13.1	12.3	11.5	10.6	9.7	9	8.6	9.2	7.9	7.7	7.7	7.5	7.8	9	9.5	8.3	8.5	8.8	9.7
الكهرباء الماء والغاز	1.79	1.7	1.7	1.9	1.9	1.9	1.9	1.8	1.8	2.6	2.5	2.4	2.5	2.5	2.6	3.5	3.9	3.2	3.8	4	4.6
النقل،التخزين والاتصالات	6.69	7.7	8.5	8.3	8.5	7.9	7.6	8	7.7	9.5	8.7	8	7.8	7.9	8.2	9.7	10.4	8.3	14.4	8.9	8.1
الفنادق والمطاعم	1.95	2.5	2.6	2.5	2.2	2	1.9	1.9	1.8	2.1	1.8	1.7	1.8	2	2.1	2.4	2.6	2.2	2.3	2.1	2
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1.03	2	2.1	2.1	2.1	1.8	1.7	1.8	1.8	2.4	3.26	3.20	2.39	2.24	3.26	5.46	1.6	2.2	2	5.46	2.32
المشروعات المالية	1.48	5.3	5.5	5.5	5.5	6.4	6.3	7.2	6.4	7.9	6.9	6	6.1	7	7.8	9.5	10.1	9.5	8.5	8.9	9.8
الخدمات الحكومية	7.08	4.6	4.6	4.4	3.8	3.5	3	2.9	3.4	4.9	.....	.....	4.95	5.39	.....	.....	.....	.....	.....	.....	5.78

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

من خلال الجدول رقم(1)، نلاحظ أن أهم القطاعات التي تعول عليها دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق التنوع في اقتصادها بهدف التقليل من الاعتماد على النفط هي كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي يتصدر القطاعات غير النفطية بنسبة مساهمة 13.6% سنة 2020 بعد أن كانت 8.63 % سنة 2000، يليها قطاع الصناعات التحويلية والذي بلغ معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب: 13.47% و 14.5 % خلال سنتي 2000 و2005 على التوالي، ثم بدأت نسبة مساهمتها بالانخفاض ، ثم ارتفعت إلى 9.5 %سنة 2016 بعد انهيار أسعار النفط في 2014 ، ثم قطاع التشييد والبناء والذي كانت نسبة مساهمته في الناتج في تزايد مستمر إلى أن بلغت أعلى نسبة لها في 2016 وقدرت ب: 10.3، كما كانت مساهمة قطاع النقل والاتصالات 8.1% سنة 2020 بعدما كانت 6.69 % سنة 2000.كما نلاحظ تراجعا كبيرا لقطاع الزراعة فقد كانت نسبة مساهمته في الناتج 0.9 %سنة 2020، بعدما كانت 3.51 %سنة 2000.ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن الإمارات نجحت في تنويع مصادر دخلها خاصة بعد النمو الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي بعد أزمة النفط سنة 2014 وانهيار أسعاره، حيث كان معدل النمو -10.6 %و -0.3 %لسنتي 2015 و 2016 على التوالي ثم بدأ بالارتفاع تدريجيا ليصل إلى 5.8%، 9.4% سنتي 2017و 2018 على التوالي. وما يمكن استخلاصه من الجدول هو التزايد المستمر لنسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على نجاح الإستراتيجية التي انتهجتها دولة الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وبهدف تقييم التنويع الاقتصادي في البنية الإنتاجية للاقتصاد الإماراتي، قمنا بحساب معامل هرفندل هيرشمان خلال فترة الدراسة من 2000-2020 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2):مؤشر هرفندل هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي للإمارات خلال الفترة 2000–2020

السنة/المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر H.H	0.27	0.27	0.24	0.23	0.22	0.21	0.22	0.18	0.17	0.15	0.19
السنة/المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
مؤشر H.H	0.26	0.26	0.24	0.21	0.12	0.10	0.11	0.14	0.12	0.17	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ انخفاضا في قيمة مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت قيمته مابين 0.10 و0.30 ، فقد كانت قيمة H.H2000 =0.27 ، إذ تمثل القطاعات غير النفطية ما نسبته 66.40% سنة 2000 كما نلاحظ تزايدا في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خاصة خلال سنوات انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلى أن وصلت نسبتها إلى 82.2 % سنة 2020، فقد أصبحت قيمة H.H2015=0.12، وهذا يدل على انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج إذ قدرت نسبته ب:29% سنة 2020 مقارنة ب 90 % سنة 1971 ، وأصبحت مساهمة القطاعات الأخرى 71 %.وهذا الانخفاض في قيمة معامل هرفندل هيرشمان واقترابها من الصفر خاصة بعد أزمة النفط لسنة 2014 ،إنما يدل على وجود تنويع اقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.وهذا راجع للسياسات التي اتبعتها الحكومة الإماراتية من خلال استخدام الموارد النفطية في إنشاء بنية تحتية متطورة عززت مكانة دولة الإمارات، وكذا امتلاكها لمقومات اقتصادية ضخمة وإتباعها لسياسات اقتصادية تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة، وإدراكها لخطورة الاعتماد على النفط كمورد رسمي للاقتصاد الوطني بسبب تقلبات أسعاره.

2.2.I– مؤشر تكوين رأس المال الثابت: يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت أحد المتغيرات الهامة التي تبين تركز الاستثمارات في قطاع معين، أم توزيعها على جميع القطاعات الاقتصادية بصورة عادلة ومتكافئة. ويبين الجدول (3) التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (3):التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لدولة الإمارات من 2000–2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.62	0.53	0.5	0.51	0.41	0.42	0.43	0.44	0.3	0.3	0.29	0.34	0.35	2.82	2.82	2.82	2.75	2.83	3.36	3.31	2.67	الزراعة والصيد
3.83	3.73	3.49	3.29	2.89	3.31	3.46	3.55	4.20	4.24	5.24	4.24	6.64	5.03	5.69	5.03	5.09	5.2	4.91	5.05	5.31	التشييد والبناء
6.87	6.99	8.18	7.17	7.11	7.14	7.43	8	5.68	5.31	4.67	3.86	5.46	5.38	5.38	5.38	5.92	5.37	5.23	4.18	4.36	تجارة الجملة والتجزئة
18.18	17.82	17.67	19.47	15.09	15.25	14.90	13.79	14.15	12.57	12.46	15.56	18.53	14.6	14.6	14.60	12.7	13.38	13.97	16.36	12.46	الأنشطة العقارية
15.74	15.35	14.94	14.32	20.30	16.14	12.58	13.30	14.51	10.97	14.38	14.14	8.83	11.79	11.79	11.79	11.77	11.83	12.99	12.78	12.95	الصناعات الاستخراجية
12.05	11.55	12.02	10.62	7.31	7.89	10.47	12.82	18.43	15.67	15.62	13.25	12.42	17.06	17.06	17.06	17.6	16.9	18.06	15.92	16.67	الصناعات التحويلية
7.27	6.63	7.4	7.10	6.33	7.76	7.03	7.06	5.31	8.20	8.66	10.5	12.92	8.48	8.48	8.48	8.76	8.02	9.19	8.9	8.01	الكهرباء الماء والغاز
11.94	15.21	12.91	13.94	16.12	19.45	18.83	16.52	15.43	15.48	12.98	11.05	12.48	18.27	18.27	18.27	18.07	19.13	16.76	17.88	12.98	النقل والتخزين والاتصالات
1.85	2.10	2.24	1.98	1.91	2	2.06	2.01	2.13	1.99	1.58	1.73	1.65	7.10	7.10	7.10	7.98	7.82	6.22	5.36	5.20	الفنادق والمطاعم
1.34	1.27	1.41	1.42	2	2.48	2.38	2.36	1.82	1.74	1.28	2.1	3.1	3.1	2.69	2.78	2.97	2.72	2.42	2.06	1.28	الخدمات الاجتماعية والشخصية
1.48	1.38	1.29	1.47	1.69	1.71	1.28	1.29	2.23	1.92	2.84	1.8	1.35	1.52	1.63	1.21	1.74	1.55	1.53	1.48	2.84	المشروعات المالية
11.57	10.52	11.23	12.18	13.80	10.92	13.76	13.16	11.14	15.31	14.91	21.27	16.18	10.56	12.46	12.43	15.78	16.5	15.99	16.7	7	الخدمات الحكومية

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ تراجع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 8 % بين سنتي 2019 و 2020، واستحواذ خمس قطاعات على ما نسبته 66.7 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، حيث تصدر قطاع الأنشطة العقارية باقي القطاعات خلال سنة 2020 بنسبة مساهمة قدرت ب: 18.2% . وتراجع سنوي قدر ب : 6.1 % ، أما قطاع الصناعات الاستخراجية فقد احتل المرتبة الثانية حيت تقدر نسبة مساهمته ب: 15.7% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وبتراجع سنوي قدر ب: 5.7%.، أما المرتبة الثالثة فكانت لقطاع الصناعات التحويلية والذي قدرت نسبة مساهمته ب: 12.1% ثم يليه كل من قطاعي الإدارة العامة والضمان الاجتماعي الإجباري، والنقل والتخزين، حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم في تكوين رأس المال الثابت 11.6% و 9.2% على الترتيب، كما نلاحظ تراجع نسبة مساهمة رأس المال الثابت في قطاع التشييد والبناء خاصة في السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 3.83% سنة 2020 مقارنة ب: 6.64% سنة 2008 وهذا يدل على نجاح دولة الإمارات في تطوير وانجاز بنيتها التحتية.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على مختلف القطاعات الاقتصادية، قمنا بحساب مؤشر هرفندل هيرشمان للفترة الزمنية من 2000–2020.

الجدول رقم (4): مؤشر هرفندل هيرشمان لإجمالي رأس المال الثابت للإمارات خلال الفترة 2000–2020

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشرH.H	0.10	0.12	0.12	0.11	0.11	0.11	0.10	0.15	0.10	0.11	0.1
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
مؤشرH.H	0.1	0.12	0.12	0.12	0.12	0.13	0.12	0.11	0.12	0.11	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ انخفاض قيمة مؤشر هرفندل هيرشمان لتوزيع إجمالي رأس المال الثابت، حيث انخفضت نسبته من 0.13 سنة 2000 إلى 0.11 سنة 2005، ثم 0.12 سنة 2015، لتصل إلى 0.11 سنة 2020، وهي قيم قريبة من الصفر وهذا يدل على أن الاقتصاد الإماراتي قريب من تحقيق التنويع الاقتصادي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

I.3.2– مؤشر تنويع الإيرادات العامة: تعد الإيرادات العامة المصدر الأساسي للإنفاق الحكومي، فهي تلعب دورا هاما في تنويع القاعدة الإنتاجية، ولذلك فان زيادة التنويع الاقتصادي تتطلب تنويعا وزيادة في نسبة الإيرادات غير النفطية، والشكل الموالي يوضح التوزيع النسبي للإيرادات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشكل رقم (4): التوزيع النسبي للإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال الفترة 2000–2020(%)

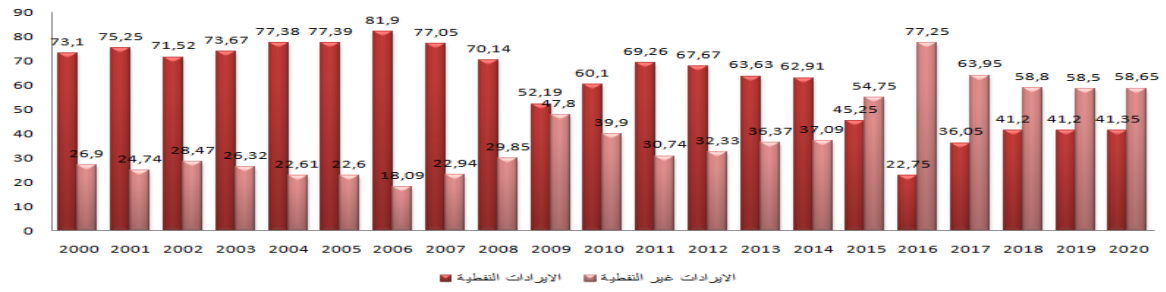

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، أعداد مختلفة

نلاحظ من خلال الشكل السابق، التراجع الواضح لنسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال سنوات الدراسة ويظهر هذا جليا بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2015، حيث وصلت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى 77.25 % سنة 2016 ، وهذا نتيجة للسياسة المالية الرشيدة التي اتبعتها دولة الإمارات مما أدى إلى نجاح الإستراتيجية التي اتبعتها دولة الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.ولتقييم التنويع الاقتصادي في الإيرادات العامة للإمارات قمنا بحساب مؤشر هرفندل هيرشمان لسنوات الدراسة من 2000–2020.

الجدول رقم (5): مؤشر هرفندل هيرشمان للإيرادات العامة للإمارات خلال الفترة 2000–2020

السنة/المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر H.H	0.54	0.57	0.51	0.55	0.6	0.61	0.68	0.61	0.49	0.28	0.37
السنة/المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
مؤشر H.H	0.49	0.47	0.43	0.42	0.31	0.22	0.19	0.22	0.22	0.22	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الشكل رقم (4)

نلاحظ من خلال الجدول التراجع الملحوظ لقيمة مؤشر هرفندل هيرشمان خلال سنوات الدراسة حيث تتراوح قيمه بين 0.22 و 0.61، خاصة بعد انهيار أسعار النفط في 2014، حيث نلاحظ اقتراب قيمة المؤشر من الصفر في السنوات من 2016 إلى 2020 وهذا يدل على تنويع إيرادات الإمارات وعدم اعتمادها على الإيرادات النفطية فقط.

4.2.I– مؤشر تنويع الصادرات: يتطلب تحقيق التنويع في الصادرات حدوث تغيير في بنية الصادرات، فالتنويع فيها يدل على أن الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية وعدم اكتفائه بتكييف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة كل من مؤشري تركز الصادرات الذي يعبر عن درجة اعتماد بلد معين على عدد محدود من السلع، ومؤشر تنويعها الذي يبين ما إذا كانت بنية الصادرات لبلد ما تختلف عن بنية العالم (بوفنش، 2017، صفحة 227) خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم (6) : صادرات دولة الإمارات للفترة 2000–2020

	القيمة الكلية للصادرات مليار درهم	الذهب وأحجار كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	معادن عادية ومصنوعاتها	الخشب والمطاط ومصنوعاتها	منتجات معدنية	معدات النقل	منتجات الأغذية مشروبات سوائل كحولية...	منتجات الصناعات الكيماوية	عجينة الخشب نفايات قصاصات ورق	مصنوعات من حجر ومنتجات من خزف زجاج	مواد نسيجية ومصنوعاتها	أدوات و أجهزة كهربائية وأجزاؤها	السلع الأخرى
2000		1.2%	53.4%	2.1%	6.5%	2.7%	3.8%	3.2%	1.6%	3.4%	9.9%	4.6%	7.5%
2001	38.9	0.8%	46.1%	2.9%	7.1%	3.3%	4.2%	4.8%	2.5%	5.2%	12%	3.7%	7.3%
2002	49.7	1.4%	38%	8%	14.9%	0.5%	5.4%	4.9%	2.5%	5.7%	9.5%	1.9%	7.2%
2003	61.28	0.3%	30.4%	10.3%	11.9%	5.5%	10.2%	4.2%	2.5%	8.7%	6.8%	2%	7.1%
2004	84.13	11.40%	21.16%	3.37%	5.525%	2.85%	14.26%	3.43%	1.46%	10.42%	4.72%	1.44%	19.61%
2005	113.5	3.51%	21.97%	16.77%	7.77%	1.98%	27%	5.66%	3.99%	5.88%	5.05%	3.82%	6.48%
2006	124.8	17.42%	15.51%	9.77%	17.27%	6.46%	10.67%	3.44%	2.14%	4.21%	3.40%	3.69%	6.02%
2007	164.6	31.41%	14.42%	10.38%	12%	1.75%	9.62%	3.15%	2.6%	5.67%	3.26%	2.7%	3.05%
2008	223.20	39.67%	8.64%	9.17%	8.27%	0.67%	5.96%	2.36%	1.93%	15.99%	2.26%	1.81%	3.27%
2009	212.97	50.39%	12.28%	7.98%	5.69%	2.63%	6.53%	2.59%	2.23%	2.92%	1.54%	2.24%	2.94%
2010	268.94	51.80%	9.19%	7.11%	4.01%	7.45%	7.01%	2.65%	1.86%	2.80%	1.42%	1.86%	2.85%
2011	324.88	56.63%	9.78%	5.99%	5.52%	4.47%	7.38%	2.61%	1.7%	2.14%	0.93%	1.3%	1.55%
2012	388.3	63.79%	10.17%	8.18%	3.92%	0.76%	4.69%	2.10%	1.62%	1.57%	0.68%	1.31%	1.22%
2013	380.4	54.04	14.69%	7.09%	5.10%	0.98%	6.19%	2.51%	2.92%	1.98%	0.98%	1.97%	1.53%
2014	375.9	34.05%	22.71%	8.76%	6.03%	2.66%	5.63%	3.34%	3.05%	2.38%	1.47%	6.19%	3.8%
2015	382.6	46.53%	19.75%	6.89%	4.93%	1.61%	4.7%	3.16%	2.53%	1.77%	1.24%	3.67%	3.23%
2016	383.9	45.68%	18.38%	10.84%	4.22%	1.58%	5.23%	2.94%	3.33%	1.68%	1.05%	2.34%	2.75%
2017	581.3	38 %	21.1	8.4	4.5	2.4	11.5	3.1	2.4	1.5	1.1	4.4	1.6%
2018	206.05	31.1	24	7.7	5.2	2.5	11.4	4.8	2.4	1.8	1.3	5.6	2.3%
2019	231.2	32.90%	20.98%	7.48%	9.32%	1.15%	9.42%	4.78%	2.05%	1.47%	1.11%	5.49%	3.85%
2020	254.6	43.92%	16.65%	8.18%	5.15%	0.85%	9.7%	4.21%	2.05%	1.14%	0.88%	4.42%	2.85%

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التجارة العالمية ، المركز الوطني للإحصاء، أعداد مختلفة

يتراوح عدد السلع المصدرة في الإمارات من 254 إلى أقصى حد والذي بلغ 259 سلعة مصدرة سنتي 2008 و 2017، وأهم السلع المصدرة لدولة الإمارات المعادن الثمينة، الحلي والمجوهرات، اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة، الألمنيوم ومصنوعاته، واللدائن ومصنوعاتها. وبهدف تقييم مدى تنوع بنية الصادرات الإماراتية، نعتمد على مؤشر هرفندل هيرشمان لتنويع الصادرات خلال فترة الدراسة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (7) : مؤشر هرفندل هيرشمان لتنوع الصادرات الإماراتية خلال الفترة 2000–2020

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر H.H	0.38	0.29	0.22	0.14	0.11	0.16	0.15	0.16	0.24	0.35	0.36
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
مؤشر H.H	0.42	0.51	0.40	0.21	0.32	0.31	0.25	0.20	0.19	0.29	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (6)

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر تنويع الصادرات في دولة الإمارات العربية المتحدة يتراوح بين 0.11 و 0.4، وهذا يدل على أن هناك تنويع في صادراتها خارج النفط، وهذا تطبيقا للمبادرة التي أطلقتها دولة الإمارات ضمن رؤية الإمارات 2021 والتي كان من بين أهدافها المنشودة تنمية وتطوير الإمكانيات التصديرية عبر التوسع الأفقي والعمودي في الصادرات، لتحقيق الانفتاح على أسواق جديدة وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

I.5.2– مؤشر تنويع الواردات: يمثل التنويع في الواردات جانبا مهما للتنويع الاقتصادي، فتطور بنية الواردات يبين تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات، (بوفنش، 2017، صفحة 227).

الجدول رقم (8) : واردات دولة الإمارات للفترة 2000–2020

	القيمة الكلية للواردات مليار درهم	اللؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاته	آلات وأجهزة كهربائية ولوازمها، و الأدوات البصرية	معدات نقل	معادن عادية ومصنوعاتها	منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	منتجات نباتية	منتجات غذائية	الخشب	مواد نسيجية ومصنوعاتها	اللدائن ومصنوعاتها والمطاط ومصنوعاته	منتجات معدنية	السلع الأخرى
2000		6.3%	28%	13.9%	7.9%	6.6%	5.3%	2.7%	2.7%	10.6%	4.2%	1.5%	10.4%
2001	112.1	14.7%	26%	13.3%	7.3%	6%	4.8%	2.7%	2.4%	9%	3.9%	1.2%	8.9%
2002	122.5	14.2%	27%	12.1%	8.1%	5.9%	5.2%	2.8%	2.2%	8.6%	3.8%	1.1%	9.1%
2003	147.7	14.3%	25.5%	14.6%	9%	6%	3.9%	3.3%	2.2%	7.6%	3.8%	1.4%	8.4%
2004	202.8	18.76%	24.85%	12.12%	9.04%	5.59%	3.28%	3.07%	2.05%	6.55%	3.69%	3.34%	7.66%
2005	247.5	20.48%	25.93%	12.34%	9.49%	5.48%	3.19%	3.25%	2.1%	5.46%	3.69%	1.58%	7.01%
2006	291.04	18.04%	25.60%	12.71%	11.46%	5.47%	3.11%	2.81%	2.12%	5.09%	3.68%	2.13%	7.8%
2007	388.3	20%	25%	13%	12%	6%	3%	2%	2%	5%	4%	2%	5%
2008	565.7	21.51%	22.84%	14.28%	14.62%	4.71%	3.26%	1.66%	1.72%	3.55%	3.15%	2.03%	6.66%
2009	447.4	22.69%	26.04%	12.79%	9.21%	5.38%	4.18%	1.98%	1.59%	3.91%	3.07%	2.10%	7.07%
2010	485.4	28.67%	21.19%	12.43%	8.60%	5.59%	4.16%	2.15%	1.68%	3.67%	3.17%	2.08%	6.61
2011	602.8	31.26%	29.28%	11.98%	9.26%	5.48%	4.03%	2.57%	1.49%	3.43%	2.94%	2.44%	5.82%
2012	667.5	31.77%	18.18%	14.34%	8.22%	5.23%	3.4%	2.68%	1.46%	3.36%	2.83%	2.04%	5.5%
2013	685.06	32.67%	18.71%	13.83%	7.4%	5.54%	3.55%	2.53%	1.34%	3.5%	2.75%	2.4%	5.79%
2014	696.4	26.11%	21.70%	14.94%	7.73%	6.20%	3.68%	2.58%	1.35%	3.8%	3.03%	2.11%	6.76%
2015	676.3	24.55%	23.28%	15.64%	7.17%	6.20%	3.92%	2.69%	1.27%	3.71%	2.97%	1.61%	6.89%
2016	694.8	28.01%	22.77%	15.70%	6.25%	5.52%	3.53%	2.7%	1.2%	3.17%	2.54%	2.18%	6.43%
2017	946.4	21.2%	32.1%	12.1%	5.8%	5.6%	2.6%	%63.2	%61.2	3.1	%62.6	%64.1	5.7%
2018	898.5	22.1%	27.9%	11.5%	7%	6%	2.5%	3%	1.3%	2.9%	2.7%	6.9%	6.1%
2019	914.8	23.52%	28.43%	9.86%	6.04%	6.28%	2.55%	2.83%	1.26%	2.84%	2.64%	7.21%	6.56%
2020	785.1	24.54%	30.63%	8.19%	6.06%	6.33%	2.95%	3.1%	1.23%	2.76%	2.72%	5.64%	6.85%

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التجارة العالمية ، المركز الوطني للإحصاء أعداد مختلفة

بلغ عدد السلع المستوردة من طرف دولة الإمارات 255 سلعة سنة 2020، تتصدر قائمة السلع المستوردة لدولة الإمارات المعادن الثمينة، الحلي والمجوهرات، الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية، الأجهزة والأدوات الآلية ، وبهدف تقييم مدى تنوع بنية الواردات نعتمد على مؤشر هرفندل هيرشمان لتنويع الواردات في الجدول الموالي.

الجدول رقم (9) : مؤشر هرفندل هيرشمان لتنوع الواردات الإماراتية خلال الفترة 2000–2020

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر H.H	0.16	0.16	0.16	0.16	0.17	0.19	0.18	0.19	0.20	0.21	0.22
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
مؤشر H.H	0.23	0.24	0.25	0.21	0.21	0.23	0.31	0.26	0.22	0.23	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (8)

من خلال الجدول السابق نلاحظ تغيرا طفيفا في مؤشر تنوع الواردات بين ارتفاع وانخفاض حيث وصلت قيمته بين 0.16 إلى 0.31 خلال سنوات الدراسة، بعد أن كانت في أعلى قيمة لها سنة 2017 والتي قدرت ب : 0.31، وهذا يدل على أن الواردات الإماراتية تتميز بدرجة كبيرة من التنويع فهي لا تعتمد على سلع محددة.

I.6.2.– مؤشر العمالة: يعتبر التوظيف أهم المؤشرات الرئيسية الدالة على التنويع الاقتصادي لأي بلد، وأحد أهم أهداف هذه الإستراتيجية هو إعادة هيكلة القوى العاملة باتجاه القطاعات غير النفطية لتستوعب المزيد من القوى العاملة وخفض عدد اليد العاملة في الصناعة النفطية، والجدول رقم (8) يبين توزيع القوى العاملة على أهم القطاعات الإنتاجية في الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (10) توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الإنتاجية (%)

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد العمال(ألف)	.....	2479		5238	4002.2	4012.1	6075.6	4734.2	4851.5	7241	7219	7400	4799.7
الزراعة والصيد	.....	4.88	4.69	4.7	4.5	4.3	4.2	0.8	0.2	0.9	0.8	2.2	1.8
التشييد والبناء	14.36	28.6	23.25	22.1	20.4	19.5	19.9	11.3	24.1	23.1	11	17.5	17.3
تجارة الجملة والتجزئة	18.39	13.6	19.46	19.5	19.3	19.1	18.6	12.8	10.7	13	13.5	12.1	13.4
الأنشطة العقارية	2.72	5	4.04	3.9	3.9	3.9	4	1.5	2.6	1.8	1.7	2.6	2.1
الصناعات الإستخراجية	1.17	1.8	1.31	1.4	1.5	1.3	1.3	4.7	2.8	1.2	3.9	1.2	1.2
الصناعات التحويلية	11.06	8.46	11.28	12	12.2	11.6	11.5	9.8	7.6	9	8.8	9.2	8
الكهرباء الماء والغاز	2.18	1	1.17	1.2	1.2	1.1	1.1	1.4	0.9	0.8	1.6	1	0.7
النقل،التخزين والاتصالات	8.71	6.7	6.29	6.3	7.4	7.5	7.5	11.2	7.5	7.9	11.4	7.5	7.8
الفنادق والمطاعم	3.42	4	4.29	4.6	4.9	5	5	3.4	5.9	5	3.4	5.4	4
الخدمات الإجتماعية والشخصية	5.20	2.3	3.88	4	4	4	3.9	3.2	1.6	2.4	3.7	2.7	5.4
المشروعات المالية	1.62	1.47	1.47	1.5	1.4	1.6	1.6	7	2.3	2.5	4.9	2.5	3.4
الخدمات الحكومية	12.61	13.2	10.79	10.6	11	11.5	11.3	7	10.5	9.5	7.2	10.7	8.2

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول السابق تركز اليد العاملة في كل من قطاعي التشييد والبناء بنسبة كبيرة قدرت ب 24.1 %،23.1 %و 17.3 %للسنوات 2016، 2017 و 2020 على التوالي، وهذا تنفيذا لأهداف رؤية الإمارات 2021 والتي كان من ضمن أهدافها المسطرة تطوير البنية التحتية للإمارات ، ويليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بالنسب 17.3% سنة 2020، كما استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على ما نسبته 8 % في نفس السنة وهذا من خلال استغلال اقتصاد الإمارات للألمنيوم والحديد والبلاستيك.أما قطاع النقل والتخزين والاتصالات فقد كانت نسبة اليد العاملة فيه 7.8%. ولتقييم التنويع الاقتصادي في تنويع اليد العاملة، قمنا بحساب مؤشر هرفندل هيرشمان للفترة الزمنية الممتدة من 2000–2020، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (11): مؤشر هرفندل هيرشمان للقوى العاملة في الإمارات خلال الفترة 2000–2020

السنة/المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر H.H	0.12	0.13	0.15	0.16	0.16	0.16	0.16	0.18	0.18	0.18	0.13
السنة/المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
مؤشر H.H	0.13	0.13	0,10	0.12	0.12	0.16	0.15	0.10	0.10	0.10	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (10) .

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر هرفندل هيرشمان يتراوح مابين 0.10 و 0.18 خلال سنوات الدراسة ، وهذه النتيجة تقترب من الصفر، وهذا دليل على توزع اليد العاملة على معظم القطاعات الاقتصادية، وبالتالي هناك زيادة في درجة التنوع في التوظيف.

I.7.2– المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي الإمارات العربية المتحدة: بهدف قياس التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، يجب قياس مؤشر مركب يتكون من المؤشرات التي قمنا بقياسها سابقا، ألا وهي: التنويع في الناتج المحلي الإجمالي والذي يدل على مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة فيه،مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت،مؤشر التوزيع النسبي للإيرادات العامة، مؤشر تنويع الصادرات ، ومؤشر تنويع الواردات ، وأخيرا التنويع في توزيع العمالة، ولقياس المؤشر المركب نقوم بحساب المتوسط الحسابي السنوي للمؤشرات الست السابقة. والجدول التالي يبين قيم المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تحصلنا عليها خلال الفترة 2000–2020.

الجدول رقم (10): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة 2000–2020

السنة/المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر المركب	0.26	0.25	0.23	0.22	0.23	0.24	0.25	0.24	0.23	0.21	0.23
السنة/المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
المؤشر المركب	0.27	0.29	0.25	0.21	0.20	0.19	0.19	0.17	0.16	0.18	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول: (2) (4) (5) (7) (9) (11).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم المؤشر تتراوح بين 0.16 و 0.29 خلال سنوات الدراسة، وقد كانت أقل قيم المؤشر خلال السنوات الموالية لأزمة النفط 2014، إذ كانت قيمها 0.19، 0.17، 0.16و 0.18 خلال السنوات 2017، 2018، 2019،

2020 على التوالي، بعدما كانت بين 0.26 سنة 2000 و 0.29 سنة 2012، واقتراب هذه النتائج يدل على تحقيق دولة الإمارات العربية المتحدة لمستوى تنويع يتناسب مع الاستراتيجيات المنتهجة والجهود المبذولة من قبل الحكومة الإماراتية لتنويع مصادر الدخل.

II- النتائج

تتميز دولة الإمارات المتحدة ببيئة استثمارية، اقتصادية وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، فقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة من الدول الأقل تضررا بتقلبات أسعار النفط العالمية وذلك راجع إلى استثمار العوائد النفطية في بناء اقتصاد متوازن دون استنزاف للموارد، وهذا كان السبب لنجاحها في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي. وبناء على ما تم عرضه من خلال هذه الدراسة، وبعد تطبيق معامل هرفندل هيرشمان للتنويع الاقتصادي تبين ما يلي:

- التنويع الاقتصادي هو خطة تنموية تتطلب مزيجا متكاملا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنى التحتية، تنويع الصادرات والواردات، التنويع في إيرادات الدولة، العمالة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

- تبني دولة الإمارات لاستراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، والتي حققت نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات الصناعات التحويلية، الطيران، السياحة، المصارف، التجارة، العقارات، الخدمات والطاقة البديلة.

- تتميز دولة الامارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي مكنها من توفير بيئة استثمارية قوية ومستقرة لتمويل مشاريعها والانفاق في موازناتها العامة

- تراوح مؤشر التنويع للناتج المحلي للإمارات مابين.0.10 و 0.30، وهذا يدل على أن الاقتصاد الإماراتي يتمتع بتنويع كبير في هذا المؤشر وبالتالي نجاح الإمارات في تنويع مصادر دخلها من خلال الرؤى والبرامج التنموية المنتهجة.

- سجل مؤشر تنويع الصادرات قيما تتراوح مابين 0.11 و0.4 وبالتالي أن هناك تنوعا في صادرات الاقتصاد الإماراتي على غرار النفط، كما أن قيم مؤشر تنوع الواردات قد تراوحت بين 0.16 و0.31 ، وهذا يدل على التنوع الكبير لواردات الإمارات.

- سجل مؤشر رأس المال الثابت قيما تراوحت بين 0.10 و0.15 وقد تمكنت الإمارات من استثمار ثروتها النفطية في تطوير قطاعي الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء وبالتالي خلق فرص عمل والقضاء على البطالة.

- أما بخصوص قيم مؤشر التنوع في التوظيف فقد تراوحت قيمه بين 0.10 و0.18، وهذا ما يدل على تنوع التوظيف في القطاعات الاقتصادية وعدم اقتصارها على التوظيف في قطاع الصناعات الاستخراجية. فقد تحصلت دولة الإمارات على المرتبة 5 عالميا في مؤشر تنوع اليد العاملة سنة 2018. والمرتبة الثانية في مؤشر القدرة على جذب العقول لنفس السنة.

- كما سجل مؤشر التنوع في الإيرادات العامة للدولة قيما تراوحت بين 0.22 و0.61، وهذا دليل على عدم اعتماد اقتصاد الإمارات على الإيرادات النفطية فقط.حيث تمكنت الإمارات العربية المتحدة من تنويع مصادر دخلها وتخفيض الاعتماد على إيراداتها النفطية إلى أن وصلت إيراداتها غير النفطية إلى ما نسبته 58.65 % سنة 2020.

- تمكنت دولة الإمارات من الحصول على المرتبة الثالثة عالميا في تنوع الاقتصاد سنة 2018، كما تحصلت على نفس المرتبة في مؤشر سهولة الأعمال لنفس السنة، كما تحصلت على المرتبة الأولى عالميا في مؤشر قلة تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار، كما تحصلت على المرتبة الثانية عالميا في مؤشر جودة البنى التحتية للنقل الجوي، والمرتبة التاسعة في مؤشر جودة الطرق لسنة 2018.

III– الخلاصة:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بخطوات سباقة لضمان استقرار اقتصادها خاصة بعد الأزمة المالية التي مر بها العالم في عام 2008، متبوعة بارتفاع أسعار النفط في عام 2014، فهي تعتبر مثالا يقتدى به للدول النفطية في تنويع مصادر دخلها، فقد استطاعت أن تكون نموذجا رائدا للتنويع الاقتصادي بسبب قيادتها الرشيدة التي حرصت على وضع سياسات وأنظمة متكاملة وفقا لأعلى المعايير الدولية، مما أدى إلى زيادة ثقة الأسواق الدولية بقدرة البلاد على إدارة وتوجيه اقتصادها وسط التغيرات الاقتصادية العالمية ومواجهة التحديات الرئيسية مثل تغير المناخ، والتهديدات الأمنية واستقطاب العمالة وعدم الاستقرار المالي.

IV –التوصيات: وقد قمنا باقتراح التوصيات التالية:

- اعتماد نظام تشريعي يشجع الابتكار والاستثمار والمعرفة، بالإضافة لتقديم محفزات مالية وإصلاحات هيكلية جديدة.
- استقطاب أصحاب الخبرات عن طريق التحفيزات المالية، وكذا دعم التوظيف في القطاع الخاص.
- تطوير قطاع الصادرات غير النفطية، وكيفية الترويج لها واختراقها للأسواق الدولية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي.
- تعزيز الاستثمارات الأجنبية والتجارة للاستفادة من المزايا التكنولوجية، وبالتالي زيادة عدد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي لتحقيق أهم سياسات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربي المتحدة.
- ضرورة منح القطاع الخاص مساحة أكبر في عملية التنويع الاقتصادي، وهذا عن طريق التحسين المستمر في بيئة العمل وخلق ظروف عمل جيدة وجاذبة للمواطنين للعمل في القطاع الخاص.

– الإحالات والمراجع :

[1].أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، صفحة 22.

[2].أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، صفحة 22_23.

[3].أحمد ماجد، و ندى الهاشمي. (2016). **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية**. ادارة التخطيط وعم القرار. الامارات: وزارة الاقتصاد.

[4].الاتحاد. (15 سبتمبر 2021). **الامارات تحولت الى نموذج عالمي على صعيد التنويع الاقتصادي**. **الاتحاد** .

[5].(2016). **الكتاب السنوي لدولة الامارات**. **الامارات**: المجلس الوطني للاعلام.

[6].رفيقة صباغ. (2020). **التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول**. مجلة أوراق اقتصادية ، الصفحات 67-81.

[7].لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة البوابة الرسمية. (بلا تاريخ). ***البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة***. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://u.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/water-and-energy/types-of-energy-sources

[8].الحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة البوابة الرسمية. (بلا تاريخ). البوابة الرسمية لدولة الامرارت العربية المتحدة. تاريخ الاسترداد 21 01, 2023، من https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy#:~:text=%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9&text=%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%AA%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88

[9].محمد يعقوبي. (2020). **أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق**. مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 1، الصفحات 317-338.

[10].نجاة بن فريحة، و سليمان نصاح. (1 ديسمبر, 2020). **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية _عرض تجارب بعض الدول_**. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، صفحة 148.

[11].وسيلة بوفنش. (2017). **اقتصاد مابعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات* .

[12].Akram Esanov .Economic diversification: Dynamics, Determinants and Policy, Implications .Revenue xatch Institue.

[13].Martin Hvidt .(2013) .Economic Diversification in GCC: Past record and future trends .Kuwait program on Development,Governance and Globalization in the Gulf States.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

كريمة بقة و علي عزالدين (2023)، **التنويع الاقتصادي في الإمارات، دراسة تحليلية خلال الفترة (2000–2020)**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08(العدد 02)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 96-113.

SCAN ME